

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 décembre 2011

02 دجنبر 2011

مجلس حقوق الإنسان يركي مصداقية ونزاهة الانتخابات التشريعية

حميد السموني

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن تراجع واضح لنسبة الخروقات المسجلة في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نونبر، مقارنة مع انتخابات 2007.

وكشف تقرير أولي للمجلس حول ملاحظته للانتخابات التشريعية، قدمه إدريس اليزمي، رئيس المجلس، في لقاء صحفي أول أمس الثلاثاء بالرباط، أن التحليل الأولي لاستمارات ملاحظي الانتخابات، المعتمدين من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سجل أنواعا عدة من المخالفات، ارتكبت من قبل فرق المساعدة الانتخابية، وفي حالات نادرة، من قبل المرشحين أنفسهم.

وأوضح التقرير أن المخالفات الأكثر شيوعا، هي توزيع المنشورات والملصقات يوم الاقتراع بنسبة 4 في المائة، واستعمال أخبار زائفة وإشاعات كاذبة من أجل تحويل أصوات الناخبين (25 في المائة)، وعقد التجمعات أو الصياح أو مظاهرات تهديدية بنسبة 2 في المائة، وتوزيع الهدايا والهبات بهدف الحصول على أصوات الناخبين (4 في المائة)، وإدخال الهواتف المحمولة، أو غيرها من معدات الاتصال إلى مكاتب التصويت (10 في المائة)، وارتكاب العنف ضد أعضاء مكاتب التصويت (1 في المائة).

وقال اليزمي، خلال الندوة الصحفية، من تأثير الخروقات المسجلة. وقال "لا تعتبر الشوائب والاختلالات المسجلة ذات دلالة قوية، ولا تمس بمصداقية ونزاهة العملية الانتخابية"، مؤكدا أن الانتخابات التشريعية مرت في أجواء إيجابية تتوفر فيها ضمانات الحرية والنزاهة والشفافية.

وأشار إلى أن نجاح محطة الانتخابات التشريعية، التي جرت بمقتضيات قانون جديد، يقضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة، جاءت تنويجا للسياق الوطني، الذي نظمت في ظله، والذي "اتسم بتسريع وتيرة الإصلاحات السياسية بالمغرب".

وأضاف أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد آمالا كبيرة على مجلس النواب الجديد، وعلى رئيس الحكومة المقبلة، من أجل استكمال مسار ترسيخ حقوق الإنسان، الذي انخرط فيها المغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، وعلى أعمال جميع مقتضيات الدستور في مجال حقوق الإنسان، في منظورها الشمولي، غير القابل للتجزؤ"، مبديا استعداد المجلس لمساعدة مجلس النواب المنتخب، بتقديم المشورة بشأن ملاءمة مشاريع ومقترحات القوانين مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب، أو انضم إليها.

وأعرب اليزمي عن "استعداد المجلس للتعاون مع الحكومة المقبلة، من أجل مواصلة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والمهيكلية في مجال حقوق الإنسان، وعلى رأسها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى استكمال تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، خاصة في مجال الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية، وعلى رأسها تأهيل العدالة، وإرساء الحكامة الأمنية الجيدة، وإرساء كل مؤسسات الديمقراطية التشاركية، التي نص عليها الدستور".

من جهته، قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن ملاحظي الانتخابات التشريعية، المعتمدين من طرف المجلس، ملأوا 3054 استمارة خاصة بملاحظة سير الحملة الانتخابية، منها 245 استمارة خاصة برصد استخدام أماكن عقد التجمعات الانتخابية، و1388 استمارة خاصة بمختلف مراحل التصويت، ابتداء من افتتاح صناديق الاقتراع، حتى إعلان النتائج الوطنية من قبل لجنة الإحصاء الوطنية، مبرزا أن الخلاصات المؤقتة للتحليل الأولي للاستمارات الخاصة بالحملة الانتخابية سجلت بعض الخروقات، منها 5171 خرقا ارتكبه ناخبون، يتعلق بنزع الملصقات الانتخابية، بنسبة 80 في المائة، وتسجيل 372 حالة عنف سب وإطلاق نعت عنصرية وتشهير (3، 91 في المائة).

وبخصوص توزيع الهبات والهدايا وغيرها من المخالفات، للتأثير على أصوات المواطنين، سجل ملاحظو المجلس 317 حالة، بنسبة 45,42 في المائة، أما بالنسبة إلى تسخير الوسائل أو الأدوات المملوكة للهيئات العامة، والجماعات الترابية، والشركات والمقاولات الخاضعة لمقتضيات القانون المتعلق بالرقابة المالية للدولة وهيئات أخرى، فسجلت 89 حالة، وقع في 61,79 في المائة منها تسخير وسائل وأدوات في ملكية السلطات المحلية. وبخصوص استخدام الأماكن العمومية، سجل التقرير الأولي للمجلس أن 5 حالات منع فيها استخدام الأماكن العمومية، بينها حالتان متعلقتان بأحزاب دعت إلى مقاطعة الانتخابات.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عبأ 227 ملاحظاً لمدة 15 يوماً، تحت إشراف 28 منسفاً إقليمياً، بالإضافة إلى إحدائ خلية مركزية، تتكون من 12 شخصاً داخل المجلس، للسهر على تتبع سير العملية الانتخابية في 92 دائرة انتخابية، تضم 742 جماعة، و926 مكتباً للتصويت، و206 مكاتب مركزية، و82 لجنة إقليمية للإحصاء.

المغرب الكبير يحيي اليوم العالمي للسيدا

بعد عقود من تسجيل حالات الإصابة الأولى في المغرب الكبير، لا يزال الكثير من المصابين بمرض السيدا يقولون إن المجتمع ينظر إليهم على أنهم وصمة عار .
منية غانمي من تونس وسهام علي من الرباط وهيام الهادي من الجزائر وحمدي ولد الشيخ من نواكشوط لمغربية – 11/12/01

اليوم العالمي للسيدا الذي تزامن هذه السنة مع الخميس 1 ديسمبر كان مناسبة للحكومات والمجتمع المدني لرفع الوعي حول هذا الوباء والتخفيف من النظرة السلبية للمجتمع . وفي تونس، تبنت السلطات شعار "بالمعرفة ألتزم لأقول للوصمة والتمييز ديغاج" وذلك في سياق جهود تحسين الرعاية المقدمة للمصابين .

الدكتور أحمد العموري مدير الرعاية الصحية بوزارة الصحة أكد على ضرورة محور الصورة النمطية والموروثات الاجتماعية والفهم الخاطئ لأسباب المرض وانتشاره وتجاوز المعتقدات الخاطئة التي من شأنها أن تعزز عزلة المريض وإهماله .

وتسعى وزارة الصحة التونسية في إطار محاربتها لهذا الفيروس إلى الاعتماد على التوجيه والإعلام والتثقيف وذلك لتوعية المواطنين وخاصة الشباب منهم بخطورة هذا المرض وبالطرق الكفيلة بالوقاية منه ودعم البرامج . وتعد تونس حاليا 19 مركزا للإرشاد والكشف

المجاني لفيروس السيدا لتغطية 14 جهة، تم إرساؤها سنة 2009.

ويقوم البرنامج الذي أعدته إدارة الرعاية الصحية الأساسية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة السيدا بالخصوص على الاتصال والإرشاد، حيث سيتم نصب خيام للتثقيف ولتقديم الخدمات الطبية للراغبين في إجراء الكشف عن فيروس السيدا إلى جانب تنظيم مسابقات تنشيطية بالأوساط الشبابية . كما ستخصص مساحات إعلامية وتثقيفية لهذا الحدث وسيتم بث ومضات توعوية على مختلف القنوات الإذاعية والتلفزيونية العمومية والخاصة للتعريف أكثر بالخدمات المتاحة في تونس وسبل الوقاية من مخاطر انتشار الفيروس .

يواجه المرضى حربا بلا هوادة مع المجتمع

وفي المغرب، سُجلت قرابة 500 حالة إصابة جديدة بالسيدا السنة الماضية . وحتى أكتوبر

2011، فاق عدد الإصابات المعلن عنها في المملكة 6000 حالة فيما يقدر العدد الإجمالي

للمصابين بحوالي 28 ألف حسب الجمعية المغربية للوقاية من السيدا .

وقالت الجمعية "فوجئنا برقم نشره التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا والتي تقول إن 20 إلى 30 بالمائة فقط من الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة المكتسبة

والمؤهلين للعلاج في بلدنا هم من يتلقون العلاج . والسبب الرئيسي هو أن الكثير من

الأشخاص المؤهلين لا يتم تشخيصهم وبالتالي ينبغي تحسين طرق الكشف على المرض ."
وتنظم الجمعية بانتظام وطوال السنة حملات للوقاية تستهدف عموم المواطنين والشرائح المهتدة أكثر في المجتمع .

في هذا السياق، قال مولاي أحمد الدريدي المنسق الوطني للجمعية المغربية لمحاربة السيدا "نشرك أيضا في العديد من الأحداث والمهرجانات بالجامعات ومراكز الشباب. لكن أهم حملة للوقاية والتوعية في هذا البلد هي سيداكسيون المغرب".

وتستهدف برامج الوقاية العاملين في الجنس ومدمني المخدرات والعمالات وسائقي الشاحنات والمهاجرين والطلبة. كما توفر الجمعية الدعم النفسي والرعاية الاجتماعية للمصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة/السيدا وتشجع الأنشطة المدرة للدخل. من جهة أخرى تعمل الجمعية على محاربة الشعور بالوصمة وتقول إن الأشخاص الحاملين للفيروس لا يبوحون بوضعهم مخافة الرفض من قبل عائلاتهم وأصدقائهم وزملائهم. وتلقي المنظمة باللوم في هذه العزلة على نقص التوعية. فمعالجة الشعور بالوصمة المحيط بالأشخاص الحاملين للفيروس أمر ضروري لضمان نجاح حملات التوعية بحسب الجمعية.

فالمصابون بالسيدا يعانون تمييزا ظاهرا وضمينيا من قبل المؤسسات والمجتمع بحسب إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

حيث أكد أنه على "كل الفاعلين والمجتمع المدني والقطاعات الصحية وهيئات حقوق الإنسان توحيد جهودها لمعالجة الشعور بالوصمة والتمييز الذي يخالف بعض المصابين بالسيدا".

وفي هذه السنة، ستنظم بمناسبة اليوم العالمي للسيدا عدة أحداث في مختلف المدن تحت شعار "بلوغ الصفر: صفر إصابات جديدة بالفيروس. صفر تمييز. صفر وفيات متصلة بالسيدا". وفي أكادير على سبيل المثال، سينظم حدث مسرح الشارع يوم 1 ديسمبر لرفع الوعي. كما ستنظم دورات معرفية في المدارس وأماكن العمل على مدى أيام. وستحتضن عدة مدن أخرى رئيسية أنشطة مماثلة.

الجزائر تسعى إلى حماية المرأة

في غضون ذلك في الجزائر، تستغل السلطات اليوم العالمي للسيدا لتسليط الضوء على ضرورة حماية المرأة. وأطلقت برنامجا وطنيا لمنع انتقال الفيروس من الأمهات للأطفال في أكتوبر. ومن بين 19 ألف حالة إصابة بالسيدا في الجزائر، 12 ألف منها تهم النساء.

وفي سياق هذا البرنامج، بثت الإذاعات والقنوات التلفزيونية رسائل من نساء تشرح أهمية تخطي الطابو الاجتماعي والخضوع للكشف خاصة خلال فترة الحمل لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

ورحبت جمعية أنيس بالبرنامج الجديد وهي تحتفل هذه السنة بالذكرى الأولى لإطلاق الحملة الوطنية "حماية" لحماية المرأة والطفل.

بيد أن الجمعيات العاملة في مجال تحسين الرعاية الموفرة للمصابين بالسيدا ترى أن المشوار لا يزال طويلا من أجل تغيير المواقف التي لم تتغير كثيرا بالمقارنة مع 1985 وهي السنة التي سجلت فيها أول حالة إصابة بالجزائر.

وفي سياق نفس الجهود، قامت المؤسسة الوطنية لتشجيع الصحة وتطوير البحث مؤخرا باستطلاع شمل المصابين بالمرض واستمعت للمرضى. وأظهرت الدراسة أن التشخيص بالإصابة بالفيروس كان له وقع الصدمة بالنسبة لحوالي 46 في المائة من المستجوبين.

فيما قال خمس المستجوبين إنهم مروا بفترات كئيبة بسبب تخلي الأصدقاء أو العائلة، ما يظهر أن المجتمع لا يزال يحمل نظرة سلبية للمصابين بالمرض. وقال خمسة وثمانون بالمائة إن سلوك الناس يتغير ما إن يكتشفوا مرضهم في حين لا يجرؤ ثلاثة أرباع المصابين البوح بالمرض.

موريتانيا تركز على التربية الدينية

استؤنفت أنشطة البرنامج الوطني لمحاربة السيدا في موريتانيا هذه السنة بعد توقف دام سنتين. خطة هذه السنة تهدف إلى القضاء على المرض من خلال حملة للتوعية تقودها السلطات الدينية .

وتضرر البرنامج بشكل كبير بسبب توقف دعم الصندوق العالمي لمحاربة السيدا والسل والملاريا في 2009 بعد تجميد الصندوق تمويله إلى موريتانيا في أعقاب رصد حالات للاحتيال والاختلاس، ما أدى إلى توقيف المنسق العام للبرنامج الوطني لمحاربة السيدا واثنتين من زملائه .

لكن وزارة الصحة الموريتانية أعلنت يونيو الماضي أنه من المقرر استئناف تمويل الصندوق العالمي لمحاربة السيدا بعد مفاوضات ناجحة .

وبحسب الدكتور ندونغو سالبا المنسق الجديد لبرنامج مكافحة السيدا "المعدل الإجمالي للإصابة في موريتانيا أقل من 1 بالمائة لكنه قد يصل إلى 5 أو حتى 8 بالمائة وسط المجموعات المهددة أكثر (سائقي الشاحنات، البحارة، الصيادين والسجناء ."

وصرح لصحيفة الكلام أن عدد الأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة المكتسبة في موريتانيا بلغ السنة الماضية 25 ألف. وفي 2010، مات 4000 شخص بسبب المرض بمن فيهم أزيد من 1600 شاب، كما خلف المرض أزيد من 3000 طفل يتيم .

وفي يونيو الماضي، صادقت السلطات الصحية الموريتانية على خطة استراتيجية وطنية لمحاربة الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة المكتسبة والسيدا خلال فترة 2011-2015. وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاثة جوانب تشمل الوقاية وحملة للتوعية من قبل الواعظين ودعم المصابين بالمرض .

ويأمل البرنامج إشراك العلماء وأئمة المساجد والشخصيات الدينية البارزة الذين لديهم كلمة مسموعة ويحترمها الناس من أجل رفع الوعي ومساعدة عموم المواطنين على فهم أخطار مرض بخطورة نقص المناعة المكتسبة/السيدا .

علاوة على ذلك، وضعت السلطات آلية لتسريع العمل من أجل مساعدة النساء والفتيات وضمان مساواة أكبر في التعامل مع فيروس نقص المناعة المكتسبة في موريتانيا، ذلك أن المرأة تتحمل العبء الكبير في رعاية المصابين أو الأطفال الذين يفقدون والديهم بسبب هذا المرض .

Pourquoi les MRE ont boudé

LÉGISLATIVES

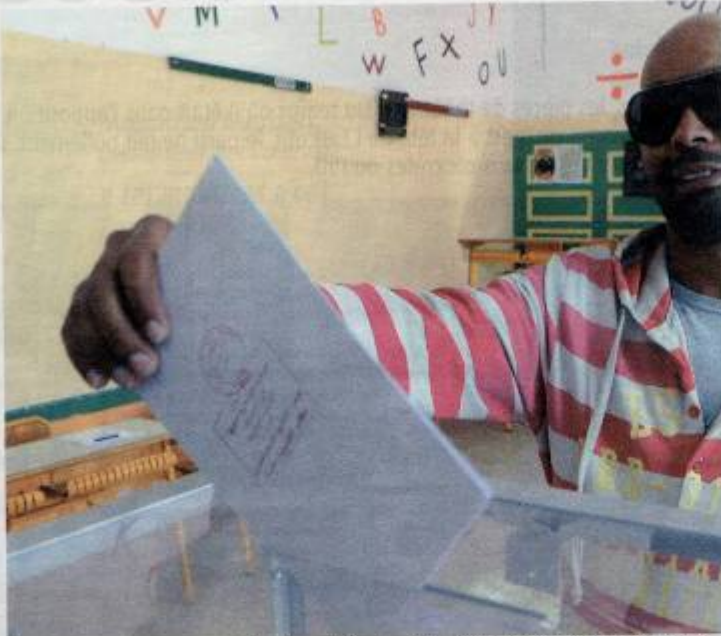
A la veille des élections, les associations des Marocains résidant à l'étranger ont été unanimes à refuser le vote par procuration. Ils l'ont effectivement exprimé, le jour du scrutin où ils ont été les grands absents.

LEILA HALLAOUI

Deux voix par procuration sur 847 bureaux de vote observés par le Conseil nationale des droits de l'Homme (CNDH). Aucun vote par procuration sur plus de 400 bureaux de vote observés par la délégation de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe. « Nos observateurs ont constaté que plusieurs présidents de bureaux de vote ne sont pas même pas informés de cette procédure. Il y a eu, par exemple, à Salé Lamrissa, le refus d'un vote par procuration parce que le président du bureau n'a pas reçu d'instructions. Pour lui, sans carte d'identité nationale, on ne peut pas voter », déclare Aziz Idamine, le coordinateur du Collectif civil des jeunes pour la réforme qui a déployé 50 observateurs dans la région de Rabat.

À l'origine de la défaillance

Le constat est partout le même : les Marocains n'ont pas voté ou n'ont pas réussi à le faire pour certains d'entre eux. Pour les observateurs, le maillon faible de la chaîne législative réside dans cette mesure qui n'a pas séduit les MRE depuis son annonce, d'ailleurs. « Si cette mesure a été approuvée par le Conseil constitutionnel, la société civile, elle, l'a rejeté dès le départ en l'estimant contraire à la volonté d'asseoir une équité citoyenne », affirme Aziz Idamine. Pour ce dernier, les partis politiques ont certainement « mal évalué » l'impact sur les MRE lorsqu'ils ont adopté la loi organique relative à la Chambre des représentants (article 72). « Cette loi ne respecte pas les principes de la nouvelle Constitution qui appelle à



Depuis l'adoption du vote par procuration, les associations des MRE ont été nombreuses à s'exprimer...contre !

trouver des mesures permettant de garantir à chacun son droit d'exercer sa citoyenneté. Il fallait, dans ce cas, privilégier le vote direct dans les lieux de résidence comme il a été le cas durant le référendum », déduit le coordinateur de ce Collectif.

Boycott sans surprise

Depuis l'adoption du vote par procuration, les associations des MRE ont été nombreuses à s'exprimer. À la veille même du scrutin, la Coalition des Marocains résidant à l'étranger (représentant 180 ONG) a déclaré officiellement le refus d'« une citoyenneté partielle ». Elle n'a pas hésité à accuser le gouvernement de marginaliser les MRE et de les priver de participer à la gestion politique de leur pays d'origine. « Le taux de boycott des MRE a été majoritaire mais sans surprise, car ce vote par procuration s'est construit sur la base d'une erreur », constate le politologue Ahmed Bouz. Aux yeux de cet expert, trois raisons expliquent le boycott des MRE : « La première réside dans la nature même du vote qui s'oppose à ce que la personne exerce par elle-même son droit. Je n'arrive, d'ailleurs, toujours pas à comprendre pourquoi le Conseil constitutionnel l'a validé. C'est ce qui m'amène à la seconde raison

qui est ce sentiment profond des MRE convaincus désormais que leur rôle est très réduit dans leur pays natal ». Si la complexité de la logistique et le peu de temps dont le Maroc a disposé pour sa mise en place peuvent servir d'argument pour expliquer les

dysfonctionnements du vote par procuration, pour ce politologue, ils restent insultants. Ahmed Bouz évoque « la peur du Maroc de ses résidents à l'étranger », de leur « vote politique ». « C'est à ce stade que se situe la troisième raison ayant généré

cette situation. Pour moi, si les MRE avaient eu droit au vote direct, ils auraient tous voté pour les islamistes, car, pour une grande majorité, ils sont connus pour être des sympathisants d'Al Adl Wal Ihsan. A présent, c'est le PJD, mais si ce dernier avait récolté également les voix des MRE, il y aurait aujourd'hui, un raz-démarrée islamiste après les élections », analyse ce politologue.

À prendre ou à laisser

Le vote par procuration a échoué, il faudra donc recoller les morceaux pour éviter une expérience pareille dans les prochaines élections. Au CNDH, on recommande au gouvernement de réfléchir sur des mécanismes alternatifs pour faciliter la participation des MRE. Il propose, pour cela, le vote électronique ou par correspondance. « Les partis politiques doivent se mobiliser afin de permettre aux MRE de voter directement aux prochaines élections, comme c'était le cas au référendum précédent », recommande le coordinateur du Collectif civil des jeunes pour la réforme. Ahmed Bouz estime qu'il n'y a pas d'autre solution : « Soit on prépare le terrain et on met toutes les mesures nécessaires en place pour permettre aux MRE de voter, soit on les dispense ! »

3 QUESTIONS À ...

Driss Ajbali,

Membre du CCME

« Le temps est venu pour réfléchir au vote électronique »



Les MRE semblent n'avoir pas adhéré au vote par procuration. Quelle en est la raison ?

D'évidence, la modalité de vote par procuration, qui en soi n'est pas illégale, n'en est pas moins rebutante et démotivante tant elle demande des démarches administratives, le respect d'une procédure et surtout le transfert à autrui son propre geste politique. Le code électoral qui, soit dit en passant, est concocté par les partis politiques en accord avec l'administration, qui est voté au Parlement, a cru bien faire en choisissant cette modalité pour signifier la prise en compte des Marocains du monde. La modalité en est devenue pire que l'absence de modalité.

Plusieurs associations de MRE ont exprimé, durant la campagne, leur refus de voter par procuration estimant que cette procédure est peu crédible et ont revendiqué plutôt le vote direct. Partagez-vous cet avis ?

Il n'y a pas mieux que le vote direct. Il faut toutefois relativiser le « plusieurs » et aussi avoir conscience que c'est très difficile d'organiser un scrutin législatif eu égard l'ampleur et la grande dispersion de l'immigration marocaine.

Que recommande le CCME pour prévenir le « boycott » des MRE aux prochaines élections ?

Je récuse le mot boycott même si il est entre guillemets. Je crois que le temps est venu pour réfléchir au vote électronique comme c'est le cas chez les Suisses. Mais le problème du découpage de circonscriptions reste entier. On ne résout pas des problèmes aussi complexes par les « y qu'as » et les « faut qu'on ». La France qui va faire voter en juin ses concitoyens de l'étranger, et pour la première fois dans la première Chambre, a opté pour 11 circonscriptions. Mais on voit bien que les partis biaisent déjà le jeu en choisissant les candidats non pas parmi les personnalités de l'étranger, mais puisent plutôt dans le personnel politique qui vit à Paris.